الأنباء
الخميس 9 يناير 2014

4,5٪ نمو الاقتصاد غير النفطي خلال العامين الحالي والمقبل

«الوطني»: توقعات بانكماش الناتج المحلي الإجمالي 0,6٪ بـ 2014

توقع تقرير بنك الكويت الوطني أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي 0,6٪ خلال العام الحالي على أن يحقق الاقتصاد الوطني غير النفطي نموا بواقع 4,5٪ خلال العامين الحالي والمقبل.

وقال التقرير إن انكماش الناتج المحلي الإجمالي للكويت العام الحالي مرده التراجع المتوقع في الإنتاج النفطي قبل أن يعاود النمو بواقع 3,1٪ العام المقبل.

وعن مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) توقع التقرير أن يرتفع من 2,6٪ التي سجلها العام الماضي إلى 3٪ خلال العام الحالي وأن يبلغ 3,5٪ خلال العام المقبل.

ورأى أن أسعار النفط المرتفعة والفوائض المالية والتجارية واحتياطيات الحكومة الضخمة تشكل عوامل تساهم في توفير دعم جيد للاقتصاد الوطني في الأجل القصير، مشيرا إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيضعف في العام الحالي نتيجة تراجع الإنتاج النفطي.

وعزا التحسن الطفيف في نمو الناتج المحلي غير النفطي إلى التحسن في تنفيذ المشاريع التنموية إضافة إلى النمو القوي في القطاع الاستهلاكي مترافقا مع تحسن في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تمثل حاجة ضرورية لدفع مستويات الاستثمار في القطاع الخاص وتحسين أداء الاقتصاد على المدى الطويل.

واعتبر التقرير أن القطاع الاستهلاكي بقي المحرك الأساسي للنمو غير النفطي مشيرا إلى وجود دلالات على أن معدل النمو السريع الذي سجله هذا القطاع قد يتباطأ قليلا خلال الفترة المقبلة.

وذكر أن إنتاج النفط الكويتي ارتفع في منتصف العام الماضي ليبلغ ثلاثة ملايين برميل يوميا بعد تراجع لفترة محدودة في الربع الأول من العام ذاته لكن ضعف الطلب العالمي واستمرار ارتفاع الإمدادات من خارج دول منظمة أوبيك يشير إلى إمكانية قيام (أوبيك) بخفض ضخم في إنتاج الدول الأعضاء في النصف الأول من العام الحالي. وتوقع أن تسجل ميزانية الكويت مجددا فائضا كبيرا في السنة المالية 2014/2013 يصل إلى ما نسبته 22٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 25٪ في السنة المالية الماضية.

وقال إن الإيرادات النفطية ستسجل انخفاضا في السنة المالية الحالية على خلفية انخفاض أسعار النفط في وقت قد تسجل فيه المصروفات الإجمالية ارتفاعا طفيفا بواقع 4٪ ما قد يدفع الحكومة للجوء في المستقبل إلى الحد من نمو المصروفات بالوتيرة التي شهدتها خلال العقد الماضي والبالغة 15٪.

وأضاف التقرير أن التحسن العام في الاقتصاد الوطني انعكس على الأوضاع المالية إذ تسارع نمو الودائع ونمو الائتمان مدفوعا مع كل من انخفاض أسعار الفائدة ومستويات السيولة المرتفعة وقوة القطاع الاستهلاكي وتحسن مستويات الثقة لدى قطاع الأعمال.

وذكر التقرير أن الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) شهدت تحسنا في أرباحها في وقت حافظت «البورصة» على مكاسبها التي سجلتها منذ النصف الأول من العام الماضي متوقعا استمرار التحسن في الأوضاع المالية خلال العام الحالي.

وأشار إلى أن معدل النمو السنوي لعرض النقد بمفهومه الواسع «ن 2» بلغ 10٪ في المتوسط خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2013 مسجلا ارتفاعا من 7٪ في العام 2012 بما يتوافق مع النمو على صعيد الاقتصاد عموما.

وأوضح أن عرض النقد بمفهومه الضيق «ن1» سجل نموا أقوى في العام الماضي وذلك نتيجة انخفاض أسعار الفائدة وأن ارتفاع ودائع القطاع الخاص شكل دلالة إضافية على تحسن النشاط الاقتصادي حيث ارتفعت بواقع 10٪ على أساس سنوي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2013.

وقال إن نمو الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص تسارع إلى 8٪ في أكتوبر الماضي وهو أعلى نمو له منذ أكثر من أربع سنوات مدعوما بالقروض الممنوحة إلى قطاعي العقاري والنفط، وأضاف أن نمو الموجودات الإجمالية للبنوك التجارية تسارع ليبلغ 10٪ على أساس سنوي في أكتوبر الماضي وذلك نتيجة قوة النشاط الائتماني في حين تباطأت وتيرة ارتفاع الموجودات الأجنبية في النصف الأول من العام الماضي.

وذكر أن بنك الكويت المركزي حافظ على سعر الخصم عند 2٪ منذ أكتوبر من العام 2012 في حين بقي السعر الإسنادي للفائدة الودائع «سعر الريبو لأجل أسبوع واحد» عند 1,5٪ وانخفض متوسط سعر الفائدة الموزون لدى البنوك التجارية بواقع 20 نقطة أساس إلى 4,6٪ خلال العام الماضي.

ارتفاع التضخم إلى 3٪ في 2014 بالغاً 3,5٪ بـ 2015

انخفاض أسعار النفط مع زيادة المصروفات الإجمالية بـ 4٪

يدفع الحكومة للحد من نمو المصروفات

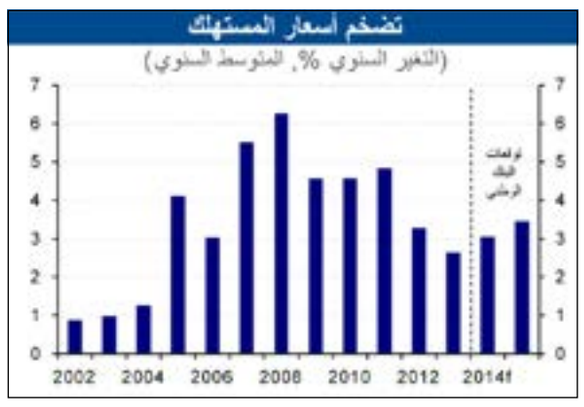

عمر الغانم: كوادرنا الشبابية.. ثروتنا الحقيقية

أقام الرئيس التنفيذي لشركة صناعات الغانم ورئيس مجلس إدارة بنك الخليج عمر الغانم مأدبة عشاء على شرف طلبة كلية هارفارد لإدارة الأعمال أثناء زيارتهم للكويت وأعضاء رابطة خريجي هارفارد المحليين، تكريما لهم، وذلك في السادس من يناير الجاري، وتحدث من خلالها عن أهمية قطاع الأعمال الحرة والدور الحيوي الذي تلعبه.

حضر المأدبة ثلاثون من طلبة كلية هارفارد لإدارة الأعمال، الذين يزورون الكويت أثناء جولتهم الميدانية في منطقة الخليج والتي شملت كلا من السعودية والإمارات العربية المتحدة. أما زيارتهم للكويت فقد تم تنظيمها من قبل الطالبين حمد الوزان وخالد جعفر. كما حضر المأدبة د.براين هول، أستاذ العلوم الإدارية بكلية هارفارد لإدارة الأعمال إلى جانب نخبة من خريجي الكلية من بينهم يوسف العيسى، الرئيس التنفيذي لشركة أموال الدولية للاستثمار وصلاح الفليج، الرئيس التنفيذي لشركة NBK كابيتال ومحمد عيسى، المدير التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار.

عمر الغانم

لرؤية كل الإمكانات الاقتصادية المستقبلية للمنطقة يجب أن يحدث تغيير حقيقي

وخلال العشاء، سلط عمر الغانم، وهو أحد خريجي كلية هارفارد لإدارة الأعمال، الضوء حول أهمية العمل الحر والدور الحيوي الذي يلعبه في تطوير مستقبل الاقتصاد الكويتي واقتصاد منطقة الخليج ككل، قائلا: «لرؤية كل الإمكانات الاقتصادية المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتحقق، يجب أن يحدث تغيير حقيقي. علينا أن نضمن أن بيئة الأعمال لدينا تشجع على نمو الأعمال التجارية الجديدة، وأن ندرك تماما الدور الذي ستلعبه شبابنا في ازدهار المستقبل».

وأضاف: «ولتحسين بيئة الأعمال لابد أن نجعل من السهل إنشاء وازدهار الأعمال والمشاريع الجديدة، حيث تفتقر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام إلى تلك المقومات مقارنة بمناطق أخرى من العالم، حيث يشير أحدث تقرير للبنك الدولي إلى احتلال المنطقة للمركز 104 بين المناطق/ الدول الجاذبة للأعمال من إجمالي 189 دولة. ولابد أن تشمل تلك التغييرات، الحد من البيروقراطية فيما يخص تأسيس الأنشطة التجارية ومعالجة مشكلة الكفالة وما يترتب عليها من عراقيل لضمان استقطاب الأشخاص المؤهلين وضمان حقوق المستثمرين بالكامل وهي خطوات قابلة للتحقيق وسيكون لها بالغ الأثر الإيجابي على مستقبل المنطقة بشكل عام»،وأكد أن أهم خطوات التغيير – والحاجة الأكثر إلحاحا – هي استعدادنا في الاستثمار في أغلى الأصول لدينا وهي الموارد البشرية وخاصة أن المزيد والمزيد من الشباب يأتون إلى سوق العمل. موضحا أن نسبة البطالة في المنطقة هي الأعلى على مستوى العالم وهي أقل قليلا من 30٪ بينما يبلغ المتوسط العالمي فقط 13٪، في الوقت الذي تنفق فيه حكومات المنطقة الكثير على التعليم بمختلف المراحل ودون التركيز على توفير المهارات العملية والتدريب لإبهار أرباب العمل والسماح لهم بتطوير الأفكار التجارية، وتوليد الثروة وإدارتها.

واستطرد الغانم قائلا: «وقد نتج عن هذا النوع من التعليم التقليدي افتقار مجتمعاتنا إلى رواد الأعمال الحقيقيين والاعتماد بشكل كبير على موارد البترول كمصدر للدخل، فعلى سبيل المثال يعمل 93٪ من الشباب الكويتي في القطاع الحكومي وهي نسبة كبيرة جدا. وكما نعلم جميعا فالتمتع باقتصاد صحي على المدى الطويل يحتاج إلى التنوع في مصادر الدخل وهو ما يمكن تحقيقه من خلال قطاع خاص حيوي تديره فئة من رواد الأعمال المتحمسين.

ولا تقع مسؤولية التغيير على الحكومات فقط، بل على القطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا في تشجيع العمل الحر في المنطقة إيمانا بأهميته وإيقانا بخطورة إهماله. وتوضيحا لحجم المشكلة، تشير تقارير البنك الدولي إلى أنه على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توفير ما لا يقل عن 66 مليون فرصة وظيفية جديدة في غضون السنوات العشر القادمة وهو هدف لا يتحقق إلا بتغيير الأنظمة والمناهج الدراسية لتواكب متطلبات قطاع الأعمال إلى جانب توفير الإرشاد المهني والخبرات الوظيفية والدعم المالي من خلال بيئة تشجع العمل الحر».

«الجمان»: بورصة 2014 بين 9 إيجابيات و9 سلبيات

قال تقرير صادر عن مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية حول المعطيات والظروف الإيجابية والسلبية المؤثرة في الأداء المتوقع لسوق الكويت للأوراق المالية خلال 2014 ان التساؤلات تكثر في بداية كل عام عن أداء البورصات مقارنة بالعام الذي سبقه أو الأعوام السابقة له، حيث تتعدد وجهات النظر كما تتضارب أيضا فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية لآراء المهتمين في أسواق المال، ومنها سوق الكويت للأوراق المالية، ولا شك في أن التضارب والتشتت في الآراء يعتبر أمرا بديهيا للعامة، إلا أن التناقض في وجهات النظر يكون حاضرا أيضا وربما بقوة ما بين المتخصصين في تحليل أسواق المال تحديدا، وكذلك بما يرتبط بالتوقعات الاقتصادية الأخرى بشكل عام، والتي تتأثر جميعها بمؤثرات غير اقتصادية بكل تأكيد، أي بالبيئة المحيطة بالبورصة والاقتصاد، ومنها المعطيات السياسية والأمنية والاجتماعية والنفسية، ناهيك عن المتغيرات الخارجية التي تكاد لا تعد ولا تحصى، والتي باتت لاعبا رئيسيا في مجريات أسواق المال المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك بشكل متصاعد وحاد خلال العقد الماضي، والتي ربما تعتبر ضريبة جسيمة للعولمة وثورة التكنولوجيا والاتصالات.

ونظرا لحالة عدم التأكد والحيرة فيما يتعلق بالوضع المتوقع مستقبلا، فإن الآراء المهنية المرتبطة بتوقع أداء سوق الكويت للأوراق المالية تسير على المنوال نفسه من التناقض وتباين وجهات النظر، والتي يمكن تقسيمها إلى رأيين أساسيين، الأول متفائل بأداء 2014، والآخر غير متفائل، ولكلا الرأيين المتناقضين والمنطقيين في آن واحد عدة مبررات، وذلك فيما يتعلق بتوقع أداء 2014، حيث يستند كل رأي الى معطيات ومؤشرات يمكن وصفها بالموضوعية في تبرير وجهة نظره، وفيما يلي موقف الرأيين المتضادين والأسس والمعطيات التي يستند اليها كل منهما في تبرير وجهة نظره:

الرأي المتفائل

أولا: الرأي المتفائل.. ويستند الى عدة إيجابيات منها:

1 ـ الشركات المتعثرة: نجاح الشركات في إجراء تسويات كثيرة وحسم ملفات عديدة خلال 2013 وما قبله أيضا سواء كانت ودية أو قضائية، ناهيك عن التخارجات القياسية، والتي أحدثت انفراجات ملموسة وإيجابية ومؤثرة في العديد من الشركات المدرجة، والتي من مظاهرها تفوق عمليات الخروج من قوائم ملاك الشركات المدرجة على عمليات الدخول في تلك القوائم، وكذلك زيادة حالات خفض الملكيات المعلنة عن حالات الرفع، والذي يرجع في معظمها لإبرام تسويات وتنفيذ تخارجات خففت من الحالات المأزومة التي كانت تعيشها كثير من الشركات المدرجة.

2 ـ تحقيق البورصة لمكاسب بنهاية 2013: لأول مرة منذ 2008، نجحت البورصة في تحقيق ارباح وذلك بمعدل 8٪ للوزني و27٪ للسعري، و6٪ لكويت 15، والذي يعتبر مؤشرا قويا لبدء التعافي من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي نشبت في 2008، وقد أحدث ذلك النمو موجة من التفاؤل عمت شريحة عريضة من المتداولين، والتي انعكست إيجابا على معدل التداول اليومي الذي حقق ارتفاعا ملحوظا العام الماضي بلغ 60٪ ليصل إلى 46,3 مليون دينار مقابل 29 مليون دينار للعام الذي سبقه 2012.

3 ـ تحسن النتائج المجمعة للشركات: خلال ثلاثة أرباع من 2013 بمعدل نمو بلغ 13٪ عن الفترة المناظرة للعام السابق 2012، وذلك بتسجيلها لصافي أرباح بلغ 1,3 مليار دينار هي الأعلى منذ 2007.

4 ـ تحسن النتائج على مستوى الشركات كل على حدة: خلال ثلاثة أرباع العام 2013 بالمقارنة مع الفترة المناظرة من 2012 فقد ارتفعت نتائج 112 شركة بما يعادل 61٪ من الإجمالي، وذلك في مقابل تراجع نتائج 71 شركة بما يساوي 39٪ من الإجمالي، كما بلغ عدد الشركات الرابحة 147شركة مقابل 36 شركة خاسرة، أي 80٪ للرابحة مقابل 20٪ للخاسرة، وذلك لفترة ثلاثة أرباع العام من 2013، وتلك الأرقام تعتبر قياسية من حيث المعطيات الإيجابية منذ 2008.

5 ـ تحسن الملاءة المالية لشريحة مهمة من الشركات: حيث انخفضت قروض الشركات المدرجة – عدا البنوك – بمقدار 357 مليون دينار خلال الفترة ما بين 2012/9/30 و 2013/9/30، وذلك بعد استبعاد الزيادة في قروض «زين» البالغة 96 مليون دينار والذي يعتبر تحسنا جيدا في الملاءة المالية والمراكز المالية للشركات المدرجة بشكل عام.

6 ـ الأسعار الرخيصة لشريحة عريضة من الأسهم: وهي التي تؤكدها عدة مؤشرات في مقدمتها انخفاض القيمة السوقية لعدد 117 سهما عن قيمتها الدفترية، وذلك بناء على القيمة الدفترية في 2013/9/30 مع قيمتها السوقية في 2013/12/31، ويشكل ذلك العدد 56٪ من الأسهم المدرجة والبالغ عددها نحو 210 أسهم، وحتى بافتراض التحفظ على نصف ذلك العدد من الأسهم لأسباب مختلفة يبقى هناك أكثر من 50 سهما يجدر الاهتمام بها، والتي ربما تستحق أسعارا أعلى من أسعارها السائدة حاليا، والذي يعتبر محفزا لأداء إيجابي للبورصة خلال 2014، ناهيك عن المؤشرات المشجعة الأخرى مثل مضاعف سعر السوق إلى ربحية السهم (P/E) لشريحة من الأسهم الواعدة، بالإضافة إلى نسبة العائد النقدي على الأسهم، والذي يتوقع أن يكون مغريا لبعض الأسهم، خاصة أننا على أعتاب إعلانات الأرباح والتوزيعات.

7 ـ المستوى الجيد للمالية العامة: يتوقع أن يستقر سعر النفط قرب مستوياته الحالية البالغة أكثر من 100 دولار للبرميل خلال العام الحالي، والذي من شأنه استمرار الفوائض المالية الكبيرة للدولة التي تعتمد على النفط في تمويل ميزانيتها، ولا يقلل من تلك الفوائض بشكل ملموس ارتفاع الطاقة الإنتاجية للنفط في الولايات المتحدة وزيادة الاعتماد على الطاقة المستخرجة من النفط الصخري، وكذلك عودة إيران كلاعب رئيسي في سوق النفط بعد تخفيف العقوبات الدولية المفروضة عليها، والتي قد تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط إلى نحو 90 دولارا للبرميل لفترات معينة خلال العام 2014.

8 ـ الاستقرار السياسي والاجتماعي النسبي: لا شك في أن هدوء الحراك السياسي واستتباب الوضع الداخلي – ولو مرحليا – يعد من محفزات الأداء الإيجابي للبورصة.

9 ـ الأداء الإيجابي للبورصات الإقليمية والعالمية: حيث سجلت تلك البورصات أداء مميزا خلال العام الماضي نظرا للمؤشرات الإيجابية ولو المحدودة للاقتصاد العالمي، ووفقا لبعض آراء الاقتصاديين العالميين سيستمر ذلك الزخم الإيجابي خلال 2014، والذي بدأت بوادره في الأيام الأولى من العام المذكور، مما قد ينعكس بشكل أو بآخر على البورصة الكويتية.

الرأي غير المتفائل

ثانيا: الرأي غير المتفائل.. ويستند إلى عدة سلبيات منها:

1 ـ تعثرات جديدة: توقع تعثر المزيد من الشركات المدرجة حاليا، والذي يشكل عامل مخاطرة مرتفعا فيما يتعلق بالاستثمار والتداول في البورصة الكويتية.

2 ـ توقع مزيدا من المشاكل الجسيمة في عدد من الشركات: حيث يتوقع البعض ظهور مشاكل جسيمة سواء على مستوى الشركات أو على مستوى الكتل أو المجاميع الاستثمارية المؤثرة في البورصة، والتي ستلقي بظلالها على أداء البورصة خلال 2014.

3 ـ خروج بعض كبار المستثمرين وتخفيض ملكيات آخرين: رغم الأخذ بالاعتبار النظرة الإيجابية لتفوق عمليات خروج الملاك من قوائم كبار المساهمين على عمليات الدخول فيها، وأيضا لزيادة حركات خفض الملكيات الرئيسية على رفعها خلال العام الماضي 2013 كما ورد أعلاه، إلا أن تلك النظرة الإيجابية قد تنطبق على القليل من تلك الحالات، حيث تعتبر معظم حالات الخروج والخفض سلبية، وربما تشير إلى حالة اليأس التي أصابت شريحة عريضة من كبار المستثمرين في البورصة الكويتية، والتي دفعتهم لأخذ قرارات استراتيجية بالخروج منها أو خفض انكشافهم عليها على الأقل، وهو المحتمل استمراره خلال العام 2014، والذي سينعكس سلبا على أداء البورصة بشكل عام.

4 ـ انخفاض أداء الشركات القيادية: حيث يشعر البعض بالقلق تجاه أداء الشركات القيادية في البورصة الكويتية، مثل البنوك وشركات الاتصالات، فالسمة البارزة لأداء معظمها هو عدم نمو الأرباح أو تراجعها، وبالتالي، لن يكون هناك نمو مؤسسي وموثوق في البورصة دون تحسن أداء تلك الشركات، والذي هو مستبعد خلال العام 2014، وذلك نظرا لعدم توقع متغيرات إيجابية ملموسة تنهض بنتائجها في المستقبل المنظور.

5 ـ رغم أهمية قرارات هيئة أسواق المال فيما يتعلق بحوكمة الشركات والشفافية وغيرها من الضوابط المرتبطة بالشركات المدرجة، إلا أن البعض يرى أن السوق غير مهيأ حاليا وحتى في المستقبل القريب لتطبيق تلك القرارات بشكل عام، وبالتالي، احتمال إعلان نوايا الانسحاب الاختياري من الإدراج أو العزوف عن التداول، والذي يؤثر سلبا في أجواء التداول في سوق الكويت للأوراق المالية، ناهيك عن احتمال تشكل تكتل مناهض لهيئة أسواق المال من بعض الشركات المدرجة وشريحة من كبار مساهميها، وكذلك من مجموعة من المضاربين المؤثرين وغيرهم، والذي من شأنه إحداث بلبلة في الأسعار والتداولات، والتي قد ينعكس أثرها السلبي على أداء البورصة ولو مؤقتا.

6 ـ جاذبية البورصات الإقليمية: حققت معظم البورصات الخليجية أداء لافتا خلال عام 2013 تراوح ما بين 30 إلى ما هو أكثر من 100٪، والمتوقع استمرار ذلك الأداء ولو بدرجة أقل لبعضها خلال العام 2014، والذي من شأنه تحول المزيد من المتداولين في البورصة الكويتية إلى تلك البورصات.

7 ـ الظروف العامة المحلية: لا شك في أن استمرار الظروف السياسية غير المستقرة لنحو عقد من الزمان في الكويت، وتفشي الفساد في مفاصل الدولة بقطاعيها العام والخاص، وأيضا كثرة حالات التأزم والاحتقان والشائعات المرتبطة بها، ناهيك عن التأخر في خطة التنمية وتنفيذ المشاريع الحيوية والكبيرة وغيرها من الظروف تلقي بظلالها السلبي على أداء سوق الكويت للأوراق المالية.

8 ـ المتغيرات الجيوسياسية في المنطقة: لا يخفى على أحد حالة عدم الاستقرار الحالية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك احتمال تأثر أسواق المال بتداعياتها السلبية، وذلك كما حدث خلال أغسطس 2013 عند التهديد بالتدخل العسكري الدولي في سورية، والذي أطاح – في وقتها – بأسواق المال الإقليمية والعالمية أيضا، وهو ما يجب أخذه بالحسبان لاحتمال تكراره خلال العام الحالي 2014.

9 ـ سقف الدين الأميركي والمشاكل الاقتصادية العالمية الأخرى: من المهم في هذا الموضوع التطرق لأزمة رفع سقف الدين الأميركي خلال العام الماضي 2013، والتي تم حلها مؤقتا حتى 7 فبراير 2014، وقد أحدثت تلك الأزمة إرباكا لمعظم البورصات في العالم، وذلك لحساسية تلك الأزمة وضخامتها وأثرها السلبي العابر للقارات، ناهيك عن أنها غير قابلة للحل الكامل، حيث تعتبر مثل كرة الثلج المتضخمة والمتدحرجة بسرعة وبقوة من الأعلى إلى الأسفل، فالمعالجة الحالية والممكنة للديون الأميركي تتمثل في تأجيل المشكلة وليس حلها، مما يعتبر خطرا داهما ومحدقا بالاقتصاد العالمي وقابلا للانفجار في أي لحظة، وذلك حتى بافتراض التوصل إلى اتفاق في التاريخ المذكور، والذي يعتبر من المخاطر المباشرة للبورصات في كل أنحاء العالم ومنها بورصة الكويت.

أسباب التفاؤل في 2014:

1 ـ نجاح الشركات في إجراء تسويات كثيرة
2 ـ تحقيق البورصة لمكاسب بنهاية 2013 لأول مرة منذ 2008
3 ـ تحسن النتائج المجمعة للشركات
4 ـ ارتفاع النتائج المالية على مستوى الشركات كل على حدة
5 ـ تحسن الملاءة المالية لشريحة مهمة من الشركات
6 ـ الأسعار الرخيصة لشريحة عريضة من الأسهم
7 ـ المستوى الجيد للمالية العامة
8 ـ الاستقرار السياسي والاجتماعي النسبي
9 ـ الأداء الإيجابي للبورصات الإقليمية والعالمية

أسباب عدم التفاؤل في 2014:

1 ـ تعثرات جديدة
2 ـ توقع مزيد من المشاكل الجسيمة في عدد من الشركات
3 ـ خروج بعض كبار المستثمرين وتخفيض ملكيات آخرين
4 ـ انخفاض أداء الشركات القيادية
5 ـ قرارات هيئة أسواق المال
6 ـ جاذبية البورصات الإقليمية
7 ـ الظروف العامة المحلية
8 ـ المتغيرات الجيوسياسية في المنطقة
9 ـ سقف الدين الأميركي والمشاكل الاقتصادية العالمية الأخرى

إعلان عن بيع حصة في عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع حصة في العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٤/١/٢٩ ـ قاعة ـ ٤٨ ـ بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً ـ وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١١/٢٨١ بيوع/٢

المرفوعة من: حسين عبدالله احمد جوهر.
ضد: ١ ـ جابر علي سيف احمد.
٢ ـ بنك التسليف والادخار.

أولا: أوصاف العقار:
ـ يقع في منطقة صباح السالم قطعة ٩ شارع ٣ منزل ٧ جادة ٣ ومساحته ١٢٥ و ٣٠٠ م٢ والموصوف بالوثيقة رقم ٢٠٠٩/٢٢٢
ـ يقع العقار على شارع واحد والتكسية الخارجية من الحجر والتكييف وحدات في جميع ادوار المنزل وتشطيبه جيد.
ـ العقار يتكون من أرضي (ثلاث صالات + حمامين مع مغاسل + مطبخ) و الدور الأول (أربع غرف + ٣ حمامات)
ـ سطح العقار يتكون من غرفة كهربي مستخدمة للخدم
ـ الحصة المباعة نصف العقار مشاع

ثانيا: شروط المزاد:
أولا: يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره "٨١٠٠٠ د.ك" واحد وثمانون ألف دينار كويتي" للحصة المباعة . ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل .
ثانيا: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل .
ثالثا: فان لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملا وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع .
رابعا: في حالة إيداع من اعتمد عطاءه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
خامسا: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن .
سادسا: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يحتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته . ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار
سابعا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية .
ثامنا: ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئولياتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية .
تاسعا: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة
تنبيه: ١ ـ ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات .
٢ ـ حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات .
٣ ـ تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه " إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لمسالحه بأجرة المثل "
ملحوظة هامة:
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨ .